المحاضرة السابعة: حوكمة الشركات والتقارير المالية

أولاً– لجنة التدقيق

لجنة التدقيق والمراجعة مسؤولة عن الاشراف على عملية المراجعة الخارجية للشركة وهي خط الاتصال الرئيسي بين المراجع (مراقب الحسابات) الخارجي والشركة، وتهدف علاقة الاتصال في تقديم التقارير (أو العلاقة الاشرافية) إلى منع تلاعب الإدارة في عملية التدقيق والمراجعة، وبموجب قانون سوكس تتكون لجنة التدقيق والمراجعة من ثلاثة أعضاء على الأقل، وأن تكون لهم دراية ومعرفة في الشؤون المالية، كما يجب أن يكون الرئيس خبيراً مالياً، تحتفظ لجنة التدقيق والمراجعة بميثاق مكتوب يحدد مهامها وواجباتها أمام مجلس الإدارة، تتمثل في:

- الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية والافصاح المالي.
- مراقبة اختيار السياسات والمبادئ المحاسبية.
- الرقابة على التعاقد مع المراجع الخارجي وعلى أدائه واستقلاليته.
- الاشراف على الامتثال التنظيمي، والأخلاقيات، والخطوط الساخنة للإبلاغ عن المخالفات.
- متابعة عمليات الرقابة الداخلية.
- الرقابة على أداء قسم المراجعة الداخلية.
- مناقشة سياسات وممارسات إدارة المخاطر مع الإدارة.

وتكون هذه المسؤوليات مفروضة إما بقوانين الجهات التنظيمية للأوراق المالية أو قوانيين الدولة، فمثلاُ قانون ساربينز–أوكسلي يفرض إشراف لجنة التدقيق على المراجع أو مدقق الحسابات الخارجي. كما يفرض عليها وضع إجراءات لاستقبال الشكاوي المتعلقة بحسابات الشركة والضوابط الداخلية أو مسائل التدقيق (بما في ذلك التقارير المجهولة التي يقدمها الموظفون) والتعامل معها. وهناك بعض المسؤوليات التي لم يفرضها أي قانون وإنما تطورت من الممارسات السابقة مثل تكليف لجنة التدقيق بإدارة المخاطر للشركة لا يعد متطلباً قانونياً وإنما هو خيار اتبعه العديد من الشركات بمحض إرادتها.

لضمان خلو عمل لجنة التدقيق من أي مؤثرات تحدثها الإدارة لا بد من أن يكون جميع أعضاء اللجنة مستقلين تماماً، إضافة إلى ذلك الى احتواء التقرير على قائمة بعمليات الشركة يتطلب من أعضاء لجنة التدقيق الإلمام بالمحتوى المالي وأن يكون أحد أعضائه على الأقل مؤهلاً بصفته خبير مالي. كما يمكن للجنة التدقيق الاستعانة بمدقق أو مستشار خارجي بحسب ما تراه ضرورياً للمساعدة في إتمام واجباتها وتتحمل الشركة التكلفة المالية المترتبة على ذلك.

ثانياً– جودة التقارير المالية

يوجد عدد من آليات الرقابة يتم توظيفها لمساعدة لجنة التدقيق على ضمان نزاهة القوائم المالية فتستعين الشركات بخدمات مدقق خارجي لدراسة تقاريرها المالية وحساباتها بحثاً عن أي أخطاء جوهرية فيها، وذلك وفقاً لقواعد

المحاسبة السائدة، يقدم المراجع أو مدقق الحسابات الخارجي نتائج عمله مباشرة للجنة التدقيق للتحقق من عدم تأثير الإدارة على عملية التدقيق أو تدخلها فيها، كما توظف الشركات إدارة تدقيق داخلية تقوم منفصلة بالتحقق من العمليات الحسابية وضوابطها. وبموجب قانون ساربينز–أوكسلي فعلى إدارة الشركات المصادقة على خلو تقاريرها من أي معلومات مضللة. وتواجه الشركات التي تنتهك لوائح المحاسبة خطر التعرض لدعوى قضائية يرفعها المساهمون والجهات المنظمة وقد تشمل العقوبات المفروضة على الشركات التي ترتكب هذه المخالفات دفع غرامات مالية وتصل في بعض الحالات إلى منع مرتكب المخالفة من العمل كمسؤول في شركات التداول العامة، أو حتى الحكم بالسجن على المسؤولين في هذه الشركة.

ثالثاً– جودة المحاسبة، الشفافية والضوابط

يبدأ عمل لجنة التدقيق بوضع المبادئ والأسس التي تحدد ضوابط جودة الحسابات التي تعتمدها الشركة، ويمكن تعريف جودة المحاسبة بأنها الدرجة التي تعكس بها الاحصاءات والأرقام تغيير وضع الشركة المالية وأرباحها والتدفق المالي فيها خلال فترة التقرير.

كما تعمل لجنة التدقيق على وضع معايير الشركة حول الشفافية، وتعكس درجة تقديم الشركة لتفاصيل تدعم الحسابات، والأصناف، والأحداث الواردة في تقريرها المالي...، وتكمن الشفافية للمساهمين في تقديمها المساعدة لفهم واستيعاب استراتيجية الشركة وعملياتها وإدارة المخاطر وأدائها، كما أنها ضرورية عند اتخاذ المساهمين للقرارات حول قيمة أوراق الشركة المالية، وبذا تلعب الشفافية في الافصاح دوراً رئيسياً في كفاءة أداء أسواق رأس المال.

من جانب آخر قد ينتج عن شفافية الشركة مخاطر، فعندما تكون شركة عالية الشفافية قد تفشي عن غير قصد منها معلومات أو ممتلكات سرية تضعها في موقف يضرها أمام منافسيها، فمثلاً قد يستفيد منافس من معلومات معلنة عن استراتيجية الشركة (بما في ذلك توقيت إطلاق منتج جديد أو قنوات التوزيع أو التسعيرة أو التسويق أو غيرها) من الأنشطة الترويجية، ولجميع هذه الأسباب يتعين على لجنة التدقيق ومجلس الإدارة تقييم مقدار التكلفة والمنافع المترتبة على الشفافية عند وضعهم للمبادئ والأسس المحددة لعملية الافصاح ووضع التقارير.

وختاماً فإن لجنة التدقيق مسؤولة عن متابعة الضوابط الداخلية للشركة، الضوابط الداخلية هي العمليات والإجراءات التي تضعها الشركة لضمان دقة توثيق أرصدة حسابها، وتقديم بيانات مالية بطريقة موثوقة، وتوفير الحماية الملائمة للأصول من الضياع أو السرقة، وتعمل الضوابط الداخلية على نحو فعال وهي نظام يؤكد أن مستوى الأصول في داخل الشركة يتسق مع المستوى الواجب توفره مع الأخذ في الحسبان معلومات النفقات والعوائد التي تم توثيقها في نظام الحسابات.

تحدد لجنة التدقيق مدى صرامة الضوابط اللازمة لضمان نزاهة القوائم المالية، ووجود نظام صارم يعد مهماً للحماية من السرقة والعبث والتلاعب الذي قد تقوم به الإدارة أو موظفون آخرون في الشركة، كما أن وجود مثل هذا النظام مهم في الكشف عن أي مخالفة للأنظمة أو أي نشاط غير قانوني كدفع الرشاوي والتي تعد غير قانونية بموجب قانون الممارسات الفاسدة في التعاملات التجارية الدولية الذي صدر عام 1988، ويساعد وجود ضوابط صارمة على ضمان عدم قيام الموظفين بعمل أي تعديلات غير ملائمة في حسابات الشركة لإعطاء نتائج مزورة. ومع ذلك إذا كانت الشركة بغاية الحماس لتطبيق هذه الضوابط الصارمة قد يكون لذلك نتائج مدمرة فالإفراط في الرقابة قد ينتج عنه البيروقراطية وفقدان الانتاجية وعدم الكفاءة في اتخاذ القرارات وخلق بيئة عمل قاسية ونتيجة لذلك لا بد من تحقيق الموازنة بين ضوابط مناسبة تحول دون حدوث سلوكيات غير ملائمة وبين الافراط في الرقابة الذي يؤثر في مستوى أداء الشركة.

رابعاً– إعادة صياغة القوائم المالية

تحدث عملية إعادة صياغة القوائم المالية عند اكتشاف وجود خطأ جوهري (حدوث خطأ بشري، أو بسبب التطبيق الحاد لمعايير المحاسبة، أو لوجود احتيال) في البيانات المالية للشركة في السنة السابقة، وعند اكتشاف وجود مثل هذه الأخطاء على الشركة الرفع بنموذج (Form K-V) لهيئة الأوراق والأسواق المالية الامريكية في غضون أربعة أيام، فيتم تنبيه المستثمرين بأن القوائم المالية المنشورة سابقاً لا يمكن الاعتماد عليها وهي تخضع للمراجعة من أجل اعادة صياغتها، أما إذا كان الخطأ غير جوهري فيتم تعديل القوائم المالية دون الحاجة لتقديم النموذج لهيئة الأوراق والأسواق المالية.

ومن أهم الأسباب المتكررة التي أدت الى اعادة صياغة التقارير المالية في و–م–أ هي أخطاء في الاعتراف بالمصروفات، أو أخطاء في تصنيف العناصر، أو أخطاء فيي حساب الضرائب، أو أخطاء في الاعتراف بالإيرادات، ومن توضيح ذلك في الجدول التالي:

فئة الخطأ	الوصف
الاعتراف بالإيرادات	تشتمل الحالات التي يتم فيها الاعتراف بإيرادات مشكوك فيها، أو وجود أخطاء في الأرقام ذات الصلة
الاعتراف بالمصروفات	خطأ في تسجيل المصروفات في فترة غير صحيحة أو بالمقدار غير صحيح، الخطأ في تسجيل خيارات الأسهم، أو التسجيل في الايجارات
أخطاء التصنيف	خطأ في تصنيف الحسابات: كشوف الميزانية، أو كشوف الدخل، أو كشوف التدفق النقدي، وخطأ في تصنيف الحسابات قصيرة وطويلة المدى، أو خطأ في تصنيف التدفق النقدي

حسابات الضرائب	أخطاء في أحكام الضرائب، أو التعامل مع الالتزامات الضريبية، أو الأصول أو الالتزامات الضريبية المؤجلة، أو ضريبة الطوارئ، أو ضريبة المبيعات، أو عناصر أخرى مرتبة بالضرائب

خامساً– دور حوكمة الشركات في تحسين جودة التقارير المالية

يشير جودة التدقيق الخارجي إلى مدى فعالية عملية التدقيق في تحقيق هدفها الرئيسي، وهو إصدار تقرير مستقل وموضوعي حول البيانات المالية للشركة، يُؤكد على دقة هذه البيانات ومطابقتها للمعايير المحاسبية المعمول بها. وتلعب آليات حوكمة الشركات الفعالة دورا محوريا في ضمان جودة التقارير المالية، ويشمل العناصر الأساسية:

1– رقابة المجلس: يمتلك مجلس الإدارة دورا في الإشراف على عملية الإبلاغ المالي؛ حيث يساهم مجلس الإدارة الذي يعمل بشكل جيد في ضمان وجود ضوابط داخلية مناسبة، وممارسات إدارة المخاطر، والامتثال لمعايير المحاسبة، ويمكن أن يوفر الأعضاء المستقلون في المجلس إشرافا موضوعيًا على قرارات الإدارة، وضمان عدم تحيز التقارير المالية.

2– لجان التدقيق: تتكون عادةً من أعضاء مجلس إدارة مستقلين، وتشرف على عملية الإبلاغ المالي وتدقيق البيانات المالية. وتشمل مسؤولياتها مراجعة فعالية الضوابط الداخلية وأنظمة إدارة المخاطر؛ مع ضمان نزاهة البيانات المالية وامتثالها للقوانين واللوائح المعمول بها؛ والتواصل مع المدققين الخارجيين لتقييم كفاية عملية التدقيق.

3– الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر: تعد الضوابط الداخلية القوية وممارسات إدارة المخاطر ضرورية لضمان موثوقية التقارير المالية؛ حيث تساعد هذه الضوابط على منع الأخطاء والاحتيال والتقارير غير الدقيقة. وعليه فإن الشركات التي تمتلك أنظمة ضوابط داخلية قوية تكون أفضل استعدادًا لإنتاج تقارير مالية دقيقة، مما يعزز ثقة أصحاب المصلحة.

4– الأطر التنظيمية: تحدد الأطر التنظيمية مثل قانون ساربانز– أوكسلي في الولايات المتحدة، معايير حوكمة الشركات والإبلاغ المالي. وتهدف هذه اللوائح إلى تعزيز الشفافية، من خلال فرض الإفصاح وتحسين جودة التقارير المالية وزيادة المساءلة، حيث تتطلب اللوائح من الإدارة أن تصادق على دقة البيانات المالية، وهو ما يشجع على نزاهة التقارير والسلوك الأخلاقي، أين تحث اللوائح الشركات على اعتماد ممارسات أعمال أخلاقية ومعايير حوكمة مما يعزز جودة التقارير المالية.